الجمهورية اللبنانية – مجلس النواب
الادارة المشتركة
تاريخ الورود ٢٩/١٠/٢٠٢٥
الرقم ٤٤٦

بيروت في ٢٩/١٠/2025

**دولة رئيس مجلس النواب**
**الأستاذ نبيه بري المحترم**

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه بالسؤال الآتي آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

**وتفضلوا بقبول الاحترام،**

جبران جرجي باسيل

## دولة رئيس مجلس الوزراء

## الدكتور نواف سلام المحترم،

**الموضوع: قرار عدم تجديد عقد الاتفاق مع الملحقين الاقتصاديين لعام 2026.**

حيثُ أن المرسوم رقم 3040 الصادر عام 1972 حدّد بوضوح مهام الملحقين الاقتصاديين، ومن أبرزها جمع المعلومات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدول التي يُعيّنون فيها، ودراسة فرص الاستثمار والسياحة، وإجراء الاتصالات مع غرف التجارة والصناعة ورجال الأعمال اللبنانيين والأجانب، وتنظيم المعارض والمؤتمرات والمعارض الدائمة، والمساهمة في تسوية النزاعات التجارية وحماية المصالح الاقتصادية للبنانيين في الخارج؛

و حيثُ أن الملحقين الاقتصاديين ساهموا بشكل فعّال في زيادة الصادرات اللبنانية التي تجاوزت الثلاثة مليارات دولار، وفي تعزيز العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، وتنظيم معارض في باريس وألمانيا، وإدخال الصناعات الغذائية والمطعم اللبناني إلى الأسواق الأوروبية، ما رفع حجم التصدير إلى الاتحاد الأوروبي إلى نحو 600مليون يورو، إضافةً إلى فتح أسواق جديدة في الولايات المتحدة الأميركية؛

وحيثُ أن الملحقين الاقتصاديين واجهوا مشاكل عديدة خلال تأدية مهامهم،منها عدم تعاون بعض السفراء أو عدم تعاون و تجاوب الادارة اللبنانية وبعض مؤسساتها؛

وحيثُ أنه رغم العراقيل و المشاكل التي تواجههم، تبيّن وجود تفاعل وانتاجية وثيق بين الملحقين الاقتصاديين والسلطات اللبنانية، وفق تقارير رسمية صادرة في السابق عن وزارات الزراعة، الصناعة، والسياحة، تشهد لدورهم وأهميتهم ومردودهم الإيجابي للدولة، ما يجعل قرار وزارة الخارجية بإلغاء هذه المراكز لأسباب أو اعتبارات سياسية أمراً مستغرباً ويتعارض مع الأهداف والغايات الاقتصادية والوطنية التي أُنشئت هذه المراكز من أجلها، خصوصاً أن الحجج المقدَّمة لإلغائها تنتفي أمام الأرقام والوقائع الموثقة.

وحيثُ أن وزارة الزراعة، بالتعاون مع وزارة الخارجية والمغتربين، بادرت في حزيران 2025 إلى إعداد لائحة بالمحاصيل الزراعية المطلوبة في الأسواق الخارجية، وطلبت من الملحقين الاقتصاديين المساعدة في تسويقها (منها الموز، الأفوكا، العنب، التفاح، الكرز، الصناعات الغذائية)، ما يعكس أهمية وفعالية هذا الجهاز في دعم الصادرات الزراعية والصناعية اللبنانية؛

وحيثُ أن جمعية الصناعيين اللبنانيين،أكدت الدور المحوري للملحقين الاقتصاديين في تزويد الصناعيين بالمعلومات حول الأسواق، الرسوم الجمركية، المواصفات المطلوبة، ومواعيد المعارض الدولية، إلى جانب مساهمتهم في إدخال منتجات لبنانية جديدة إلى الاتحاد الأوروبي (كالعسل) والترويج للنبيذ والمنتجات اللبنانية في الولايات المتحدة الأميركية؛

وحيثُ أن وزير الاقتصاد والتجارة السيد عامر بساط جمع في شهر تموز 2025 الملحقين الاقتصاديين الثلاثة عشر للبنان في لقاءٍ استراتيجي، بالتعاون مع وزارة الخارجية والمغتربين، وبحضور وزير الصناعة السيد جو عيسى الخوري، حيث شكّل الاجتماع منصة مباشرة للحوار والتنسيق مع الممثلين الاقتصاديين للبنان في الخارج، وشارك هؤلاء بفعالية في عرض أبرز التحديثات والتحديات التي يواجهونها في دول اعتمادهم.

وحيث أشار البيان الصادر عن الاجتماع إلى أنّ اللقاء يأتي في إطار إعادة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وإعادة النظر في الاتفاقات التجارية، وأنّه تمّ الطلب من كلّ ملحق اقتصادي إعداد مذكرة مفصّلة تتضمّن نتائج ملموسة لدعم المصدّرين والمستوردين والمستثمرين اللبنانيين، على أن تُستكمل هذه الدينامية في اجتماعات ثنائية لاحقة خلال الأشهر المقبلة، في خطوة تعكس توجّهاً رسمياً جديداً نحو سياسة تجارية أكثر فعالية واستهدافاً،
إلا أنه، وبالرغم من هذه المؤشرات الإيجابية والإشادة الرسمية بأهمية هذا الجهاز، اتخذ وزير الخارجية والمغتربين قرار بوقف العقود مع الملحقين الاقتصاديين في الخارج، في خطوةٍ تتناقض مع توجهات الحكومة الاقتصادية، ومع التزاماتها المعلنة في بيانها الوزاري، لا سيّما أن كلفة هذه المراكز على الخزينة زهيدة مقارنةً بالمردود الاقتصادي الكبير الذي تحقق بفضل نشاطهم ودورهم في دعم القطاعات الإنتاجية اللبنانية.

وإنه إذا تبيّن تقصيرٌ من بعض السفراء، يتوجّب تنبيهُ السفير ومحاسبتُه لتصحيح مساره، وإذا تبيّن خللٌ أو تقصيرٌ من بعض الإدارات اللبنانية، يتوجّب التنبيهُ بخصوصه والعملُ على تصحيحه.
وإذا تبيّن خللٌ أو خطأٌ أو تقصيرٌ من أيّ ملحقٍ اقتصادي، يتوجّب تنبيهُه أو محاسبته أو حتى وقف عمله، لكن لا يجوز في مطلق الأحوال إلغاء عقود جميع الملحقين وكأنّ لا حاجةَ إليهم جميعًا.
إنّ مثل هذا الأداء أو التصرّف يبرّر لاحقًا إلغاءَ سفارةٍ مهمّةٍ للبنان في بلدٍ ذي أهميةٍ كبرى له، بدلًا من تغيير السفير إذا كان مقصّرًا، ويؤدّي بالتالي إلى إغلاق عدّة سفارات بسبب تقصير عددٍ من السفراء.

والحالُ أنّه يجب تعزيز وجود السفارات والملحقين الاقتصاديين في الدول التي للبنان فيها انتشارٌ كبيرٌ للبنانيين، حيث يستطيعون وحدهم خلقَ سوقٍ تصريفيّ للمنتجات اللبنانية.

وإذا وُجد خللٌ في هذا المجال، تعمل الإدارة على تصحيحه لا على إلغاء كامل مهمّة ورسالة الملحقين الاقتصاديين.

## من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

1. ما هي المعايير لاعتماد قرار وقف العقود مع الملحقين الاقتصاديين في الخارج، رغم ثبوت فعاليتهم في دعم الصادرات اللبنانية والزراعة والصناعة والسياحة، ورغم النتائج المحققة خاصةً من قبل عددٍ منهم؟
2. وهل قامت الحكومة بإجراء تقييم موضوعي لنتائج عملهم خلال السنوات الأخيرة قبل اتخاذ هذا القرار؟
3. وفي حال تبيّن وجود ثغرات أو ضعف أداء في بعض المراكز، لماذا لم تُعتمد آلية لإعادة التوزيع أو التفعيل بدل الإلغاء الكلي الذي يضرّ بالمصلحة الاقتصادية الوطنية،والحال انه يجب العودة الى 20 ملحق اقتصادي والعمل على اعادة توزيعهم بحسب البلدان المهمّة وتعيين البدلاء عن الملحقين الذين لم يثبتوا نجاحهم وتركوا عملهم بسبب سوء أوضاع البلاد والادارة.